

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً أما بعد أجدد لأستاذنا الأستاذ الدكتور الفاضل: محمد الخولي وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعامله وكرم أخلاقه وتواضعه وقربه من الجميع وبذله العلم والمصاهرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ !

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتور محمد الخولي ولجميع زملائه الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول .

ثم أتقدم بهذه الورقة البحثية بين يدي بحث بعنوان (إبرام العقد الالكتروني) قدمه الباحث بلقاسم حامدي استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة قسم الحقوق تخصص قانون الأعمال جامعة الحاج لخضر في باتنة في دولة الجزائر ونشر في مكتبة الجامعة.

وستتضمن هذه الورقة البحثية بحسب التكليف على تقييم الإطار النظري لهذه الدراسة البحثية.

وتعليقاً على ما سبق أورد ذلك في عدة مسائل:

المسألة الأولى:

أن البحث تضمن ثلاثة أبواب رئيسة يسبقها فصل تمهيدي وينتهي بخاتمة متضمنة نتائج وتوصيات.

المسألة الثانية:

تضمنت هذه الدراسة أو البحث موضوعاً بعنوان (إبرام العقد الالكتروني) والتعليق على عنوان هذا البحث من عدة وجوه.

الوجه الأول:

أن صياغة الباحث لعنوان البحث أو الدراسة من وجهة نظري لم تكن جيدة.

الوجه الثاني:

كما هو متقرر بناء لقواعد وأصول البحث العلمي أن موضوع البحث أو الدراسة لابد أن يعكس ما تضمنته الدراسة أو البحث وهذا من وجهة نظري كان مفتقراً له عنوان هذا البحث أو الدراسة.

الوجه الثالث:

من خلال الاطلاع والقراءة على ما تضمنته هذه الدراسة أو البحث من موضوعات اتضح أن هذه الدراسة تحاول أن تبين مفهوم العقد الالكتروني وما يفارق به هذا العقد سواء من العقود الأخرى من خلال كيفية انعقاده وكيفية التحقق من هوية المتعاقدين وأهليتهم ووسائل الإثبات التي تتعلق في كيفية اثباته وكيفية حل المنازعات المتعلقة في هذا العقد أمام القضاء ما يتقرر لدي أن العنوان الذي صاغه الباحث لا يعكس مضمون هذا البحث أو الدراسة

الوجه الرابع:

كذلك مما يتعين الإشارة إليه أن موضوع هذه الدراسة أو البحث صاغها الباحث بعنوان (إبرام العقد الالكتروني) وكان الأولى من وجهة نظري لأجل أن ينعكس على عنوان هذه الدراسة أو البحث و متضمناً لموضوع البحث بصورة تعطي القارئ تصوراً عن مضمون الدراسة أو البحث التي بحثت بصورة عامة في مفهوم العقد الالكتروني فالذي أراه أن العنوان الأنسب لهذه الدراسة أو البحث أن يكون (احكام العقد الالكتروني).

الوجه الخامس:

أرى أن صياغة الباحث لعنوان هذا البحث أو الدراسة افتقرت إلى معايير وشروط صياغة عنوان البحث العلمي بحسب قواعد وأصول مناهج البحث العلمي.

المسألة الثالثة:

ما يتعلق بصياغة الباحث لمقدمة هذا البحث أو الدراسة فأني أقف معها بالتعليق من عدة وجوه.

الوجه الأول:

استهل الباحث مقدمة هذا البحث بعبارات واستطرادات أرى أنه لا حاجة لها وكانت المقدمة فيها إطالة واستطرادات زائدة.

الوجه الثاني:

أرى أن الباحث تدرج في مقدمته بين عموم الموضوع وخصوصه ما يتعين معه اتباع الباحث إلى قواعد مناهج البحث العلمي الصحيحة المقررة عند كتابة مقدمته البحث أو الدراسة البحثية.

الوجه الثالث:

كذلك مما ينبغي الإشارة إليه أننا نقول أن الباحث أجاد في مسألة صياغة تساؤلات البحث أو الدراسة إذ كانت الأسئلة متسقة مع موضوع البحث أو الدراسة كما أنها كانت بصورة واضحة وعبارات قصيرة موجزة بعيدة عن الإطالة.

المسألة الرابعة:

ضمن الباحث مقدمته بياناً لمشكلة هذه الدراسة وحصرها بشكل عام في أن العقود الالكترونية ربما تفتقر إلى الجانب التشريعي و القانوني الذي ينضم أحكامها ويتسع لجميع صور و وقائع تلك العقود من عدة جوانب بدأً من مرحلة التفاوض مروراً بالتعاقد و الوفاء بالالتزامات المتقابلة وانتهاءً إلى مسألة كيفية حل المنازعات الناشئة عن تلك العقود ومما سبق أقف على صياغة الباحث لمشكلة البحث عدة وقفات.

الوقفة الأولى:

أن الباحث حصر مشكلة الدراسة في كونها تدور حول احكام العقد الالكتروني ربما تفتقر إلى الجانب التشريعي والقانوني الذي ينضم أحكامها ويتسع لجميع صور ووقائع تلك العقود من عدة جوانب بدءاً من مرحلة التفاوض مروراً بالتعاقد و الوفاء بالالتزامات المتقابلة وانتهاء إلى مسألة كيفية حل المنازعات الناشئة عن تلك العقود.

الوقفة الثانية:

أرى أن مشكلة البحث أو الدراسة لها أثر وفائدة إذ أن العقد الالكتروني الان من اهم العقود التي يحتاج إليها الناس ويكثر التعامل بها خاصة في حصرنا الحاضر في ظل الثورة الهائلة لتكنولوجيا وما تبعها من ثورة اقتصادية وصناعية هائلة ما جعل التعامل بالوسائل الرقمية الالكترونية هو السائد في هذا العصر.

الوقفة الثالثة:

أن الباحث صاغ مشكلة هذا البحث أو الدراسة بأسلوب استفهامي استفساري من خلال صياغة أسئلة قصيرة متنوعة محيطة بموضوع البحث أو الدراسة.

المسألة الخامسة:

الباحث ضمن مقدمته ما يتعلق بأهمية الدراسة أو البحث وأرى بأنه صاغها بأسلوب جيد شمل في نظري جميع الجوانب المتعلقة بأهمية موضوع هذه الدراسة البحثية من الناحية العلمية أو العملية ولم أر ما يستوجب الاستدراك عليه او التعليق أو النقد غير الإيجابي كما أن الباحث أشار في مشكلة الدراسة إلى مبررات اختياره لهذا الموضوع ثم أشار كذلك إلى أكثر من مبرر حين كلامه عن أهمية الدراسة.

المسألة السادسة:

ما يتعلق بتساؤلات الدراسة وأهدافها

أولاً: ما يتعلق بتساؤلات الدراسة الباحث ضمن مقدمة بحثه عدة تساؤلات لهذا البحث أو الدراسة وأرى أن هذه التساؤلات كانت محيطةً بالموضوع الذي جعلت الدراسة لأجله ولم يخرج عن موضوع هذه الدراسة وأرى أن صياغة الباحث لهذه التساؤلات كانت متوافقة مع معايير وقواعد البحث العلمي إذ أن التساؤلات جاءت على شكل مبهم ولا تحتوي على إجابات واضحة بل لأجل الإجابة عليها فإنه يتعين تحليلاً واستنتاجاً كما أن هذه التساؤلات قابلة للقياس والفحص العلمي كما أن هذه التساؤلات ذات صلة بموضوع هذه الدراسة أو البحث كما أن الباحث صاغ تساؤلات البحث أو الدراسة بشكل استفهامي وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي من المفترض أن تجيب هذه الدراسة عنها ومن خلال التأمل والقراءة بهذه الدراسة أرى أن الباحث اجاد في تساؤلات البحث من حيث الصياغة ومن حيث شمولها على نطاق البحث من الناحية الموضوعية.

ثانياً: ما يتعلق بأهداف الدراسة لم أجد أن الباحث ضمن هذه الدراسة أو البحث أهداف هذه الدراسة أو البحث مع أنه وبحسب علمي من خلال دراسة قواعد مناهج البحث العلمي أن صياغة أهداف الدراسة تعد من أهم المعايير التي يجب أن تتضمنها الدراسة أو البحث و أن خلو البحث أو الدراسة من الأهداف يعد من المآخذ التي تقلل من أهمية البحث من الناحية العلمية.

المسألة السابعة:

ما يتعلق بمصطلحات الدراسة فبعد التأمل والقراءة لهذا البحث تبين أن الباحث أغفل جانباً هاماً من جوانب عناصر مقدمة البحث العلمي وهي تضمين مصطلحات الدراسة ومفهومها إذ خلت مقدمة هذا البحث من تضمينه مصطلحات الدراسة وهذا كذلك أراه من المآخذ التي تؤخذ على الباحث إذ أن تجلية مصطلحات الدراسة تعد من العناصر المهمة للبحث العلمي.

المسألة الثامنة:

ما يتعلق بمنهج الدراسة ذكر الباحث صراحةً في مقدمة بحثه أن المنهج الذي سيسر عليه في هذا البحث هو المنهج التاريخي من خلال تتبع مراحل تطور مسائل تطور الاتصال واستعمالها في التعاقد والتحليلي من

خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث محل الدراسة والمقارن من خلال مقارنة وعرض مختلف التشريعات والاتفاقيات الصادرة بشأن التجارة الالكترونية في ظل التعاملات الالكترونية الحديثة و أرى من وجهة نظري لو أن الباحث نص على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء وتتبع النصوص لكن ذلك أولى وهذا حاصل واقعاً في هذه الدراسة.

المسألة التاسعة:

ما يتعلق بحدود الدراسة لم أجد أن الباحث ضمن بحثه إلى مسألة حدود الدراسة سواء الموضوعية أو الزمانية والمكانية ولا أستطيع أن أستدرك عليه لأنني أرى وبحسب قواعد مناهج البحث العلمي أن هذه المسألة ليست شرطاً من شروط عناصر مقدمة البحث العلمي.

المسألة العاشرة:

ضمن الباحث في ختام بحثه خاتمة تضمنت على أبرز نتائج هذه الدراسة وأبرز التوصيات وقد راعى الباحث في هذا البحث جميع الجوانب المتعلقة بقواعد البحث العلمي الشكلية منها والموضوعية وسأشير إلى أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة

أولاً: أبرز النتائج

١- أن الشبكة العنكبوتية (الانترنت) لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول إذ أنها تتيح للمستخدم ما يحتاجه من تعاملات ومنها ما يتعلق بإبرام العقود.

٢- أن العقد الالكتروني واقع يقرره القانون وتعترف به التشريعات المختلفة من خلال اعتراف كثير من الأنظمة والقوانين بالأدلة الرقمية كوسيلة من وسائل الإثبات وكذلك مشروعية التعامل بها.

٣- أن هذا البحث أو الدراسة أظهرت أثر التصرفات القانونية من خلال الانترنت من خلال القبول والرضا والإرادة وهو ما يصطلح عليه بالتوقيع الالكتروني من خلال ضغط المتعاقد على زر القبول أو الرفض ويتم الرجوع إليها في حال النزاع بين المتعاقدين.

٤- أن من المسائل التي تثور في التعاقدات الالكترونية مسألة القانون الواجب التطبيق عند التنازع وله صور كثيرة.

٥- أثبتت الدراسة أو هناك قصوراً في مسألة التشريعات للعقد الالكتروني أو وضع بصورة أشمل نظام للتجارة الالكترونية وذلك الفراغ التشريعي أو النظامي في بعض الدول خاصة العربية

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة سن وإنشاء أنظمة متكاملة متعلقة بالمعاملات الالكترونية.

٢- إعادة النظر في قوانين المعاملات الالكترونية العربية منها على وجه الخصوص لسد النقص في بعض الجوانب خاصة مسألة تحديد زمان انعقاد العقد والأخذ بنظرية العلم بالقبول بدلاً من نظرية تسلم القبول وهي التي يتفرع عنها مسألة مؤثرة في تحديد مكان انعقاد العقد وبناء عليه القانون الواجب التطبيق.

٣- أن أبرز إشكالية تتفرع عن مسألة العقد الالكتروني هي مشكلة القانون الواجب التطبيق عند النزاع وكيفية تحديد الاختصاص القضائي وهذه المسألة على وجه الخصوص تحتاج إلى مزيد من الاهتمام لدى المشرع أو المنظم خاصة في الدول العربية.

ثانياً: التعليق على الدراسات السابقة وأدبياتها:

بعد التأمل والقراءة في هذه الدراسة أو البحث لم أجد أن الباحث ضمن هذه الدراسة دراسات سابقة أو أدبيات بمعنى أن هذه الدراسة خلت من التطرق على مسألة الدراسات السابقة وهنا أقول أن مسألة خلو البحث أو الدراسة من الدراسات السابقة أراه من وجه نظري وبحسب ما تعلمته ودرسته من قواعد منهجية البحث العلمي أن الدراسات السابقة من أهم المعايير والعناصر التي يجب ان يتضمنها البحث العلمي و أن هذا البحث وهو بحث دكتوراة أكاديمي ومحكم من لجنة علمية يخلو من التطرق إلى الدراسات السابقة محل استغراب ولا شك أنه عامل مؤثر في مسألة الجودة العلمية للبحث خاصة أن الموضوع محل البحث ليس موضوعاً جديداً لم

يسبق طرحه وليس له أصول أو مراجع و إنما مسألة التجارة الالكترونية وأحكامها فهي مطروقة من سنوات طويلة منذ ان بدأ التعامل بالشبكة العنكبوتية (الانترنت) ولو سلمنا بعدم وجود مراجع علمية أو دراسات وأدبيات سابقة مع أننا لا نسلم بذلك بحسب ما ذكرت فإنه يجب على الباحث بعد إعمال الجهد و البحث و التمحيص أن يقرر هذه المسألة في بحثه وأن يتطرق إلى هذه المسألة ويذكر بأنه بحسب علمه لم يجد دراسات أو أدبيات سابقة لهذا البحث أو الدراسة أما أن لا يتطرق لهذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد فأنا من وجهه نظري أرى أن هذا يورث نقصاً ينعكس على البحث العلمي أو الدراسة.